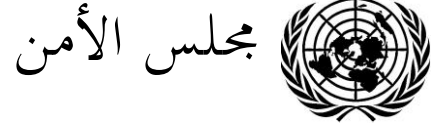


Distr.: General
26 June 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الشهري الحادي والعشرين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). ويغطي التقرير الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ١٢، أود أن أشير إلى أنه قد بات من المتوقّع الآن أن تصل المتفجرات اللازمة لتدمير الحظائر إلى الجمهورية العربية السورية بحلول نهاية حزيران/يونيه. وقد سررت لمعرفة أنه قد أمكن الانتهاء من عمليات الحفر في حظيرة إضافية نتيجة لتوافر السبل الكافية للوصول إلى تلك الحظيرة. وبذلك أصبح ست من الحظائر السبع جاهزة لاستقبال المتفجرات. أما الحظيرة السابعة، فما زال الوصول إليها متعذراً بسبب الاعتبارات الأمنية.

وينصبّ تركيز الأنشطة المستمرة التي يضطلع بها فريق المنظمة لتقييم الإعلانات على المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية، والتي يتوقّف حلّها على التعاون المستمرّ بين المنظمة والسلطات السورية. وقد أحطت علماً بأنه يجري حالياً إخضاع العينات التي جُمعت خلال الزيارتين الثامنة والتاسعة للفريق إلى الجمهورية العربية السورية للتحليل المختبري، وإنني أتطلّع إلى معرفة نتائج هذا التحليل. ويخطط الفريق حالياً للقيام بالزيارة العاشرة لمواصلة عمله.

وبينما يستمرّ القيام بجميع الأنشطة المذكورة أعلاه، يستمرّ أيضاً ورود الادّعاءات باستخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية. في رسالتي المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى المدير العام للمنظمة، أعربت له عن قلقي العميق إزاء استمرار ورود هذه الادعاءات المفزعة. وكررت أيضاً تأكيد استعداد الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى المنظمة، حسب الاقتضاء. وإنني أرحب بعودة فريق من بعثة تقصي الحقائق التابعة



للمنظمة سالما من مهمته التي قام بها في الجمهورية العربية السورية حيث أمضى أسبوعين للمتابعة بخصوص المعلومات المقدمة من حكومة هذا البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأرحب كذلك بالجهود التي يبذلها الفريق الآخر التابع لبعثة تقصي الحقائق والمكلف بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية السمية في محافظة إدلب، وذلك من خلال جمع كافة المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي جُمعت أثناء قيام الفريق بأولى مهامه في إطار بعثة تقصي الحقائق.

وإن في استمرار ورود الادعاءات المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية لتذكيرة قوية بواقع مخز، ذلك أن هذا النوع من الأسلحة لم يصبح بعد من مخلفات الماضي. ويجب ألا يكون هناك أي شك في أن استخدام هذه الأسلحة أمر غير مقبول على الإطلاق، وأنه يجب محاسبة المسؤولين عن ذلك.

وأرجو أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

يشرفني أن أرسل إليكم تقريرني الصادر بالعنوان ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري“ الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1، والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، المؤرخ كلاهما بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لإحالاته إلى مجلس الأمن. ويشمل تقريرني الفترة الممتدة من ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وهو يشمل أيضا متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي EC-M-34/DEC.1 المؤرخ بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أزومجو

الضميمة

مذكرة من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - عملاً بالفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس التنفيذي ("المجلس") في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقدّم الأمانة الفنية ("الأمانة") إلى المجلس تقارير شهرية عن تنفيذ هذا القرار. ووفقاً للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣)، يُرفع تقرير الأمانة أيضاً إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام.

٢ - اعتمد المجلس في اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً عنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار أن تقدّم الأمانة تقارير عن تنفيذه "باقتران مع التقارير المطلوب تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1".

٣ - واعتمد المجلس أيضاً في اجتماعه الثامن والأربعين قراراً عنوانه "تقارير بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سوريا" (الوثيقة EC-M-48/DEC.1 المؤرخة بـ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥).

٤ - وعليه، يُقدّم هذا التقرير الشهري الحادي والعشرون وفقاً لقراري المجلس الآنفَي الذكر، وهو يشمل على معلومات ذات صلة بالفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارين

EC-M-33/DEC.1 و EC-M-34/DEC.1

٥ - يرد في ما يلي عرض للتقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في ما يتعلق بالمرافق الـ ١٢ لإنتاج الأسلحة الكيميائية ("مرافق الإنتاج") (سبع حظائر طائرات وخمس بنى مقامة تحت الأرض) في الجمهورية العربية السورية، منذ آخر تقرير لها، مكّنت فترات استقرار أمني قصيرة من إتمام أنشطة التدمير في بنية مقامة تحت الأرض. أصبحت الآن ست حظائر جاهزة لاستيعاب المتفجرات، وتحققت الأمانة من تدمير البنى الأربع المقامة تحت الأرض، كما أُبلغ سابقاً. ويُرتقب وصول المتفجرات

قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولا تزال الأوضاع الأمنية العصبية تحول دون الوصول المأمون إلى إحدى الحظائر؛

(ب) في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدّمت الجمهورية العربية السورية إلى المجلس تقريرها الشهري التاسع عشر (الوثيقة EC-79/P/NAT.3 المؤرخة بـ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥) عما يُجرى على أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها، عملاً بما تقتضيه الفقرة ١٩ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1؛

(ج) وواظبت السلطات السورية على تقديم التعاون اللازم وفقاً لتنفيذ الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣).

التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف التي تستضيف على أراضيها أنشطة التدمير في إزالة الأسلحة الكيميائية السورية

٦ - كما أُبلغ عنه مسبقاً، رُحِّلت جميع المواد الكيميائية المعلن عنها من أراضي الجمهورية العربية السورية، ودُمِّرت جميع المخزونات المعلن عنها من المواد الكيميائية من الفئة ١، ودُمِّر حتى الآن ما مجموعه ٩٣,٧ في المائة من المواد الكيميائية من الفئة ٢، وهو ما يمثل نسبة إجمالية ٩٨,٨ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية، تشمل الإيزوبروبانول الذي سبق تدميره في الجمهورية العربية السورية. ويرد في ما يلي بيان ما آل إليه تدمير المادة الكيميائية المتبقية من الفئة ٢ (أي فلوريد الهيدروجين (HF)) والصبائب:

(أ) أنهت شركة فيوليا المحدودة المسؤولية للحلول التقنية (Veolia ES Technical Solutions, LLC) بالولايات المتحدة الأمريكية ترتيباتها لمعالجة اسطوانات فلوريد الهيدروجين المتآكلة، ويُتوقع أن تستعيد قريباً أنشطتها. وكما أُبلغ سابقاً، فقد دُمِّر ما مجموعه ٤٨,٧ في المائة من عامل ال HF؛

(ب) أكملت الآن شركة إيكوكيم (Ekokem) بفنلندا تدمير صبيب العامل DF، وبما أن مرفق غيكا كان قد فرغ من تدمير صبيب العامل HD، كما أُبلغ عنه سابقاً، فإن جميع الصبائب المنتجة الناتجة عن عملية التحييد على متن السفينة كايب راي (MV Cape Ray) التابعة للولايات المتحدة كانت قد دُمِّرت.

٧ - ستواصل الأمانة تقديم إيجازات إلى الدول الأطراف في لاهاي عن أنشطة التدمير المتعلقة باسطوانات فلوريد الهيدروجين المتبقية.

الأنشطة التي قامت بها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٨ - استمر التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ("مكتب خدمات المشاريع") في سياق بعثة المنظمة في الجمهورية العربية السورية. وحتى نهاية الفترة المشمولة في هذا التقرير، أوفد سبعة موظفين من المنظمة في إطار تلك البعثة. في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قامت السيدة غريت فاريمو، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وزملاؤها المسؤولون عن البعثة بزيارة إلى مقر المنظمة. وقد اجتمعت مع المدير العام والموظفين الآخرين في المنظمة الذين يتعاملون مع البعثة. وناقش الجانبان التعاون الجاري بين المنظمة ومكتب خدمات المشاريع في الجمهورية العربية السورية حول الأنشطة المتصلة بتدمير المرافق الـ ١٢ لإنتاج الأسلحة الكيميائية السالفة، وكذلك العمليات التي تضطلع بها البعثة.

٩ - ما برح المدير العام على الاتصال بكبار ممثلي الدول الأطراف التي توجد فيها مرافق لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية أو التي تقدم المساعدة في تدمير هذه الأسلحة وبكبار مسؤولي حكومة الجمهورية العربية السورية. واستجابت الأمانة لطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة EC-75/2 المؤرخة بـ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤)، بأن وازبطت، بالنيابة عن المدير العام، على إطلاع الدول الأطراف في لاهاي على أنشطتها.

١٠ - واصلت الأمانة والسلطات السورية تعاونهما بشأن المسائل التي لم تحسم بعد والمتعلقة بالإعلان الأولي السوري، على النحو الذي شجّع عليه المجلس الأمانة في دورته السادسة والسبعين (الفقرة ٦-١٧ من الوثيقة EC-76/6 المؤرخة بـ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤). واستمر فريق تقييم الإعلانات ("فريق التقييم") في إجراء المقابلات، والزيارات للمواقع، والمناقشات الفنية بشأن مسائل لا تزال بحاجة إلى توضيح مع السلطات السورية خلال بعثته التاسعة التي أجريت من ١٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥. والعمل جارٍ على التحليل المختبري للعينات المأخوذة من المواقع الثلاثة خلال زيارة البعثة التاسعة، وللعينات المأخوذة في المواقع الثلاثة خلال بعثة لفريق التقييم الثامنة. ومن المتوقع أن تتلقى الأمانة النتائج في غضون بضعة أسابيع. ويعمل فريق التقييم حالياً على إعداد تقريره المرحلي الخامس الذي سيُعرض في الدورة التاسعة والسبعين للمجلس المقرر عقدها في الفترة من ٧ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. ومن المخطط للبعثة المقبلة لفريق التقييم أن تتم في الفترة من ١٩ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

١١ - في ما يتعلق بتنفيذ تدابير الرصد الخاصة الإضافية، وفقاً للمذكرة EC-M-43/DG.1/Rev.1 (المؤرخة بـ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤) والمذكرة EC-M-40/DG.2/Add.1 (المؤرخة بـ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤)، صدرت موافقة سلطات

الجمارك السورية على نظام معدات الرصد الخاص وبدأ المفاوض بتركيب المعدات في مرفقين من المرافق الأربعة التي يشرف عليها مفتشو المنظمة.

١٢ - تحققت الأمانة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥ من تدمير بندين كانت الجمهورية العربية السورية قد أعلنت أنهما أسلحة كيميائية مخلفة وفقا لقرار المجلس EC-78/DEC.9 (المؤرخ بـ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥) بالرغم من أن هذا ليس جزءا من برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

الموارد التكميلية

١٣ - بقي مجموع ما تم استلامه من مساهمات في الصندوق الاستئماني الخاص بسورية من أجل تدمير الأسلحة الكيميائية والبالغة قيمتها ٥٠,٣ مليون أورو، وكذلك الجهات المساهمة فيه من دون تغيير.

الأنشطة المضطلع بها في ما يتصل ببعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سورية

١٤ - في أعقاب المعلومات التي قدمتها الجمهورية العربية السورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والتي تدعي فيها بوقوع عدد من حوادث استخدام المواد الكيميائية السامة لأغراض قتالية، عرض المدير العام إجراء تحقيق في هذه الادعاءات. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، تم استلام تأكيد نهائي من الجمهورية العربية السورية مفاده أنه يمكن لبعثة تقصي الحقائق ("البعثة") التابعة للمنظمة أن تشرع في زيارة إلى دمشق، وأُرسل فريق البعثة فورا. قام هذا الفريق وفريق آخر بالعمل في سياق الادعاءات الأخيرة باستخدام المواد الكيميائية السامة في محافظة إدلب بالجمهورية العربية السورية، ويقوم الفريقان الآن بتحليل المعلومات التي تم جمعها خلال الفترات الأولى من نشرهما. وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، سيقدم فريقا البعثة إيجازا للدول الأطراف عن أنشطتهما التي شملت إجراء العديد من المقابلات وجمع معلومات وبيانات أخرى ذات صلة.

١٥ - أعرب الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة تلقتها المنظمة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥ عن قلقه العميق إزاء جميع الادعاءات الأخيرة لاستخدام المواد الكيميائية السامة في الجمهورية العربية السورية، وأكد استعداد الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إطار التعاون القائم الذي يشكله اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة.

الخاتمة

١٦ - ستواصل بعثة المنظمة في الجمهورية العربية السورية تركيزها الرئيسي في الأنشطة التي سيُضطلع بها في المستقبل على تدمير مرافق الإنتاج السبعة المتبقية وعلى تركيب وتشغيل النظام الخاص بالرصد عن بعد في البنى المقامة تحت الأرض. كما سيواصل فريق التقييم والبعثة عملهما في الجمهورية العربية السورية.
